

العقب مراد بجمع الاحسان والاعلم ويجوز لغوي ولما يقال ان اسماء تعالى  
 التي ترفعها بعبارة الغايات فنقول ذكر المذموم واردة الملامح والرقعة  
 بمعنى الاحسان كما في عبارة بعضهم او من قبيل ذلك كالمسب واردة الملامح  
 كما في عبارة بعضهم فان قيل استلزم الرقعة الاحسان لم يلجوز ان يوجد  
 رقعة الاحسان وان السببة كونها علاقة على اطلاقها ليست معلومة بل  
 انظر مما ورد وانما المثال نحو الغيب للمناسبات انما تقع السببة لان يكون  
 علاقة اذا كان الاحسان ناسيا من الرقعة وليس هناك كذلك قلنا ليل المراد  
 من المذموم هنا هو المذموم الميزاني الذي يجمع استماع الاستفادك بل يجمع  
 مع الاستفاد كما يصح به الاستفاد في الحكمة والذم في وقت ما على ما هو حاصل  
 ما ذكره بعض المحققين عن بعض المتأخرين <sup>وإنه يعلم ان المراد من السبب</sup>  
 ما هو بالنسبة الى النوع لانه هو بالنسبة الى الشخص ولا يقع ان الكائن  
 وتوقال بعض العتصلا ان الرقعة من الرقعة  
 لا يصلح جهة وتوقال بعض العتصلا ان الرقعة من الرقعة  
 ربما يلزمها من الاحسان في كونه حاد من الرقعة مطلقا بل  
 من الرقعة التي يلزمها الاحسان بل لا يظهر ان الرقعة الحاد من الرقعة  
 من الرقعة التي يلزمها الاحسان والعلق عليه تعالى  
 ففعل هذا لا يكون مجازا بل يكون حقيقة شرعية وهذا كما يقال في القول  
 الرعي وللأسناد العلامة عليه كلام بطلب من حذ الفقه الشريف  
 في ان قيل ما الفرق بين كونها مجازا لغويا وحقيقة شرعية بل هو مجاز  
 لغوي عنه كونه حقيقة شرعية قلنا اعتبر غلبته على وجه يستعمل اليه  
 عند الاطلاق بل قدسية في المخاطبة الشرعية وان كان مجازا في  
 اللفظ والاصح في الاستعمال اعلم ان المجاز المرسل ينقسم الى مجاز مرسل  
 اصلي ويتبع على ما قدم هذا الفصل العظام في شرح الاستعارة من عبارة  
 كقولنا في اطلاق الرقعة على الاضام مجاز مرسل اصلي واطلاق الرقعة  
 على الرقعة على انفسها مجاز مرسل يتبع لمعنيته كصدره هذا هو الكلام بما هو  
 المشهور لكن لا يسجد ان يقال انه حقيقة لغوية بلا احتياج الى كلفة

الحوز

الحوز والنقل اذ قد سمعت في الدعوات ان الرقعة من معانيها ارادة  
 الخير والاحسان المراد لاسيما المقفلة عن الفا موسى وقد قيل ايضا  
 عن الفا موسى الاحسان من معاني الرقعة وان لم يتطوع فيما عنده  
 من نية وقيل اطلاق الرقعة على الله تعالى ليصح ان يكون بطريق  
 الاستعارة التمثيلية بان يقال شبه حاله تعالى في انصافه المعروف  
 الى عباده وتوحيدهم به بالملك بالنسبة الى ربه كذا في قوله تعالى  
 الملقظ الدال على كمال الملك وهو الرقعة في حاله تعالى واورده عليه  
 ان اللام في الاستعارة التمثيلية كون المسببه هية مترعة من  
 امرين فذكر والنسبة به كذلك واليها مع بينهما كذلك كما في قوله تعالى  
 رجلا ونحوه اخرى فان شبه هية من يوم من يوم من يوم من يوم من  
 المسببه هية من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من  
 لها وهي مطلق التردد بين امرين معنيين او حيين وهذا  
 المفعول لا يظهر في الرقعة اذ يقال ان الله هية شبه هية الملك  
 لا يجوز اطلاق الحاد عليه لعود الارب ولعدم وزوده اه ولا يخفى  
 انه وان لم يصح نسبة هية الهية اليه تعالى في الحقيقة لكن عدم مجازها  
 بالنسبة الى ما يقتضيه بل لا بد من علم البيان والصاعده العربية ليس يعلم  
 بل ان يتبع يوجد امثاله كثيرا في القرآن ودعوى ان التمثيل مطلقا  
 لا يوجد بل لا يمكن فيما يتعلق بذاته تعالى وبصفاته وبعبارة اطلاق  
 الحاد عليه تعالى كثيرا في السنة والمفرد لاسيما عند ضرورة التعميم وقوله  
 بدم وروده وصحتم ان كان بناء الاستعارة التمام ليس يعلم وان على  
 الناقص فليس ينفيد وعدم الوجود ان لا يكون حجة على عدم الوجود  
 وان لم يقع النوع كما في بلا احتياج الى شرح ورد شخصه ثم يرد  
 عليه انه يشترط في التمثيل كون الظرفين مركبا والنسبة به هنا ان الرقعة  
 مفردة وان كونه شبهها به يقتضي تحية الاطلاق على الملك على طريق  
 الشبهة والقوة وليس ذلك اذ قد عرفت احصا صدهم تعالى وانه

على وجه  
 في حقه تعالى  
 يكون